A
S
O
STUDIES

الحدود السُّوريّة - التركيّة

الموت مُنتظراً السوريين على جانبي الخط

مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

هي مؤسسة بحثية تغطي مجالاً إقليمياً واسع النطاق، تهتم بمتابعة التطورات على ساحة جيواستراتيجية

واسعة تشمل بلاد الشام بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة، مع الاهتمام بالشأن السوري والعراقي، وللمركز مقر في سوريا والعراق.

يعمل المركز على تقديم مساهمات فكرية ومعرفية جادة تعنى بالمنطقة وتؤثر في مستقبلها في مجال الاستشارات والدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأمنية واستطلاعات الرأي والتدريب الإداري.

انطلاقاً من مبدأ الجودة والتميز في خدمة المجتمع الذي شكل الدافع الرئيس للعملية التنموية، جاء إنشاء مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية ليكون مركزاً للتفكير وصنع السياسات العامة محلياً وإقليمياً وإعداد وتأهيل وتنمية كوادر وقيادات على درجة عالية من المهارة والعلم الحديث في المجالات المختلفة.

حقوق النشر محفوظة ٢٠٢١

المحتويات

المُقدِّمة ٤

الهروب من الموت يواجَه بالرّصاص ٤

ليس قراراً فرديّاً ٥

لا محاسبة ٦

استهداف السوريين داخل الأراضي السُّورية ٦

مخطّط توضيحيّ ٧

الخلاصة ٧

المُقدِّمة

هرباً من جحيم الحرب، توجّه السوريون صوب الدول المحيطة أملاً في العثور على مأوى من القذائف والنار، وكانت تركيا وجهتهم الأكبر، نظراً للتسهيلات التي وفرتها هذه الدولة في سلسلة من الهبات المتعددة، وقدرتها على دمج "كرم الضيافة" في صلب السياسة التركية الخارجية، خاصةً في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي الذي رضخ للابتزاز التركي المتعلق بورقة اللاجئين في حال لم تسكت أوروبا عن انتهاكات تركيا لحقوق الإنسان داخل وخارج حدودها، وسارع إلى تمويل مشروع الإبقاء على اللاجئين السوريين ضمن تركيا.

في نهاية العام ٢٠١١، وصِفت سياسة تركيا في استضافة السوريين بسياسة "الباب المفتوح"، فقد بدأت بتطبيق نظام حماية اللاجئين السوريين، واستقبالهم على الأراضي التركيّة بلا أيّ تدخل أو اعتراض من قوات حرس الحدود التركيّة، الّتي لم تمنع عبور اللاجئين بطريقةٍ غير شرعيّة مذللة كل العقبات القانونية.

نتيجة لهذه السياسة، وعلى اعتبار أنّ تركيا صاحبة أكبر حدود مشتركة مع سوريا (٩١١ كم)، كانت المناطق المُتاخمة والقريبة من الحدود التركيّة -السوريّة من أكثر المناطق الجغرافيّة تضرّراً من الحرب في سوريا، وملاذاً للنازحين السوريين من المناطق الداخليّة، حيث بلغ عدد اللاجئين السّوريين في تركيا . وفقا للأرقام التي أعلنتها الحكومة التركية .أكثر من ثلاثة ملايين و ٧٠٠ ألف لاجئ، جلُّهم من الأطفال والنساء.

مع توالي سنوات الحرب، بدا ملحوظاً أنّ تركيا تستخدم سياسة "الباب المفتوح" أمام السوريين الفارّين من الحرب، ليس فقط بغرض حمايتهم، إنّما لتحويل ملفّ اللاجئين السوريين إلى ورقة ضغطٍ متعددة الوظائف، واستخدام اللاجئين أداةً لتمرير السياسات التركيّة مع دول الاتّحاد الأوربيّ؛ فمنذ العام ٢٠١٥، تحوّلت تركيا إلى نقطة انطلاق لغالبيّة السوريين نحو أوروبا. ومع بدء تركيا في التّأثير في قضايا إقليمية بل وعابرة للإقليم، حيث ظهرت أوراقها العسكرية في حروب متعددة، مثل حرب ليبيا و الحرب بين أذربيجان وأرمينيا، بل و حتى في أفريقيا، وعلى نحو خاص في مالي و الصومال، وإرسالها للميليشيات السورية المتطرفة إلى الجبهات التي تريد، لم يعد ملف اللاجئين السوريين مجرد قضية إنسانية، إنما أصبح ملفاً تديره المساومات التركية الأوروبية[١]. اكتفت الحكومة التركيّة بعدها باللاجئين، وبدأت تمنع دخولهم إلى البلاد، ساعيةً إلى تثبيت وجودهم على حدودها، واستخدام هؤلاء المهجّرين والنازحين السوريين لتنفيذ مخطّطات التغيير الديموغرافي داخل الأراضي السورية ،تحديداً في المدن الكرديّة السوريّة المُحتلة[٢].

أقامت الحكومة التركية في العام ٢٠١٧، للحدّ من تدفق اللاجئين، جداراً عازلاً على طول حدودها البالغة (٩١١) كم لمنع المدنيين السوريين من الوصول إلى تركيا، ومنحت الجندرمة الحرّية في قتل أيّ سوري يحاول الوصول إلى تركيا فراراً من الحرب.

منذ ذلك الحين، وقبلها بمدّة، بدأت قوات الجندرمة التركيّة باستهداف السوريين بكثافة، وقتلت العشرات منهم؛ فخلال الشّهر الماضي، على سبيل المثال، ألقت قوات حرس الحدود التركيّة، جثّة طفل على الشريط الحدودي المُقابل لقرية عرادة التابعة لناحية زركان بريف محافظة الحسكة، بعد أن قتلته تحت التعذيب أثناء محاولته الوصول إلى تركيا.

الهروب من الموت يواجَه بالرّصاص

في تقريرٍ صدر عن منظّمة هيومن رايتس ووتش، وحمل عنوان: تركيا/سوريا: حرس الحدود يطلقون النار على السوريين الهاربين ويصدّونهم، قالت نائبة مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش، لما فقيه: "السوريون الهاربون إلى الحدود التركية بحثاً عن الأمان واللجوء يُجبرون على العودة مرة أخرى بالرصاص وإساءة المعاملة. في الوقت الذي يشرد فيه القتال في إدلب وعفرين آلافاً آخرين، من المرجح ازدياد عدد السوريين المحاصرين على طول الحدود الذين يرغبون في المخاطرة بحياتهم للوصول إلى تركيا".

وأوضحت هيومن رايتس ووتش، أنّ (١٣) لاجئاً من أصل (١٦) لاجئاً قابلتهم المنظّمة، ودخلوا من خلال شبكة مهربين بين شهري أيار/مايو وكانون الأوّل/ ديسمبر من عام ٢٠١٧، قد أكدّوا تعرضهم لإطلاق نار من قبل قوات

حرس الحدود التركيّة، وعلى سوريين آخرين لم يتمكّنوا من الوصول إلى تركيا، ليقتل خلال الاستهداف (١٠) أشخاص، بينهم طفل.

في المقابل، أكّدت المنظّمة أنّ (٧) حالات قابلتها هيومن رايتس ووتش، أكّد أصحابها عدم تلقي طالبي اللجوء المحتجزين لدى قوات حرس الحدود التركيّة لأيّ مساعدة طبيّة، أثناء حاجتهم إليها، بل أعيدوا عوضاً عن ذلك إلى سوريا.

حول هذا، يؤكّد الصحفيّ والكاتب التُّركي، موسى أوزوغراو، لـ مركز آسو للدراسات، بأنّ تركيا لا ترغب في دخول المزيد من السوريين إلى تركيا، لأنّ: "تركيا تستخدم قضية النزوح واللجوء لغايات سياسيّة في مواجهةِ النظام السُّوري وروسيا، عند الحاجة مثلاً لاستخدام هذا الملفّ للضغط على روسيا والنظام في حال قرّروا شنّ هجومٍ على مدينة إدلب".

وعلى الرغم من حوادث القتل الكثيرة هذه، إلّا أنّ قضية السوريين الذين يقتلون بيد قوّات الجندرمة التركيّة، لا تلقى اهتماماً حقوقيّاً سوريّاً، وعلى وجهِ الخصوص، من قبل الجهات الحقوقيّة أو حتّى السياسيّة والإعلاميّة التابعة أو المقرّبة من المعارضة السوريّة.

ويوضّح رامي عبد الرحمن، وهو مدير المرصد السُّوري لحقوق الإنسان في تصريحٍ لـ مركز آسو للدراسات، بأنّ: "المنظمات الحقوقية السورية بين مزدوجين وبين خمسين مزدوج وليس مزدوجين، لها مصالح مع تركيا إما عبر السياحة في تركيا، أو عبر السماح لها بالتحرك بحرية في تركيا، هذه نعتبرها متخاذلة ومتخاذلة بشكل كبير جداً، وهذه المنظمات لا تستحق أن تكون منظمات حقوق إنسان، لأن من سكت عن جرائم الاحتلال التركي في عفرين ورأس العين وتل أبيض، ووقف مع المحتل والفصائل المحتلة من الطبيعي أن لا يتحدث عن جرائم الجندرمة التركية بحق اللاجئين السوريين".

ليس قراراً فرديّاً

حتّى الآن، تمكّن المرصدُ السوريّ لحقوقِ الإنسان، من توثيق (٢٠) حالة قتل برصاص قوّات حرس الحدود التركيّة، بينهم أطفال ونساء، منذ بداية العام الجاري، وصولاً إلى شهر أيّار/ مايو الماضي.

يقول مدير المرصد السُّوري لحقوق الإنسان، رامي عبد الرحمن لـ مركز آسو للدراسات، إنّ: "هناك أوامر مُنحت لقوّات حرس الحدود التركيّة، وتقوله الجندرمة نفسها، حول إطلاق الرصاص الحيّ على كل من يحاول الدخول إلى تركيا، وحتى قبل الوصول إلى الشريط الحدودي، وهذه أوامر عسكريّة من الرؤساء وليست تصرفات فرديّة، باستثناء الذين يدخلون من المعابر الأمنيّة الموجودة باتفاق بين تركيا والفصائل الموالية لها".

فيما يؤكّد الكاتب والصحافي التركيّ، موسى أوزوغراو، إنّ قرار استهداف اللاجئين السوريين ليس فردياً، بل أنّ القانون التركيّ يحمي الجندي الذي يرتكب جريمة القتل، لأنّ الجنود الأتراك لديهم أوامر بإطلاق الرصاص الحيّ على من يحاول العبور إلى تركيا بطريقة غير شرعيّة: "لذلك فإنّهم ليسوا مسؤولين أمام القانون".

لكنه يؤكد بالمقابل، بأنّ القضية لا تحمل أبعاداً عنصريّة إذ يقول: "لا أعتقد أنها مرتبطة بقضية العنصرية بل هي مسألة سياسية، فأي شخص يود الدخول من تركيا إلى سوريا يقومون بقتله في حال أرادوا ذلك".

أما فيما يتعلق بالكرد فيُشير الكاتب والصحافي، موسى أوزوغراو، إلى أنّه: "هناك قضية عنصرية بكل تأكيد، لكن الجيش لا يعرف أن من يحاول العبور كردي أو عربي وقد يقومون بقتله، وفي حال اعتقلوا أحدهم واكتشفوا أنه مقاتل ضمن صفوف وحدات حماية الشعب قد يزجون به في السجن، بخصوص مسألة عدم محاسبة الجنود الذين يقومون بقتل اللاجئين الذين يعبرون الحدود، فهناك أمر قانوني يحميهم، بحكم أنهم تلقوا امراً بإطلاق الرصاص الحي على من يحاول العبور، ولذلك فهم قانوناً ليسوا مسؤولين أمام القانون".

لا محاسبة

عبر مئات آلاف السوريين إلى تركيا بطريقة غير شرعيّة من سوريا منذ بداية الاحتجاجات الشعبيّة ضدّ النظام السوريّ في العام ٢٠١١. يتعرض هؤلاء اللاجئون غالباً لاعتداءات لفظيّة وجسديّة، ويتعرض الكثير منهم لإطلاق الرصاص الحيّ، ويُقتل بعضهم خلال محاولة الهروب من الحرب في سوريا والوصول إلى تركيا.

ورغم كل حوادث الاعتداء الّتي حدثت للسوريين على الحدود السّوريّة التركيّة، وحوادث قتل السوريين على يد قوات الجندرمة التركيّة، إلّا أنّ عناصر الجندرمة التركيّة لا يتعرضون للمحاسبة، ولا يجرَّمون بالقتل.

وعن ذلك، يوضّح الكاتب والصحافي، موسى أوزوغراو، إنّ: "هناك غطاءً قانونياً للجنود الأتراك الذين يطلقون الرصاص الحي على اللاجئين السوريين.. يسمح القانون في تركيا للجيش بإطلاق النار على من يعبر الحدود بطريقة غير شرعية وحتى درجة قتل من يحاول عبور الحدود، هنالك حالةٌ معينةٌ بالنسبة لحدود سوريا وتركيا، بحكم أن هناك حرباً دائرة في سوريا وأنّ لتركيا موقفٌ من هذه الحرب".

فيما يُشير مدير المرصد السّوري لحقوق الإنسان، إنّه: "لم تجرِ أية محاكمة للجنود الأتراك الذين ارتكبوا جرائم بحق اللاجئين السوريين، لم نسمع على الإطلاق بأية محاكمة لأي جندي من الجندرمة التركية، قتل السوريين أو جرحهم أو عذبهم، فقط مرة من المرات كان هناك شريط مصور يظهر تعذيب للاجئين من قبل جندي تركي قيل بأنه سوف يحاكم لا أكثر ولا أقل".

استهداف السوريين داخل الأراضي السُّورية

قالَت منظّمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة الحقوقيّة، إنّ قوّات حرس الحدود التركيّ، أطلقت الرّصاص بشكلٍ مباشر على مزارع وحفيديه بتاريخ (١٠) من شهر شباط/فبراير من عام ٢٠٢١، في قرية العدناني بريف بلدة جسر الشغور غربي مدينة إدلب. نتيجة لهذا الاستهداف قُتل الطفل، يزن باكير.

وقد صرَّح جدّ الطفل لـ منظّمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة أثناء توثيق الحادثة، إنّ: "هذه الحادثة لم تكن غير مقصودة من الجنود الأتراك، بل كان إطلاق النار مباشراً علينا، يتصرف الجنود الأتراك على الحدود بعدوانية واستهتار، فقد حرمنا من الذهاب إلى أراضينا بسبب إطلاقهم النار بشكل مستمر".

ويقول الصحفي جوان سوز، وهو صحفيّ متخصّص بالشؤون التركيّة، إنّ: "تركيا تُمارس إرهاباً علنيّاً بحقّ سكان مُختلف المدن السورين الواقعة على الحدود معها، من خلال إطلاق النار بشكلٍ متعمّد على المزارعين في أرياف إدلب والمدن الكرديّة السوريّة، أو استهدافهم من خلال الطائرات المسيّرة، فقد استهدفت أنقرة مؤخّراً أهدافاً مدنيّة في كوباني وسقط نتيجتها مدنيون".

ويُشير إلى أنّ تركيا: "فشلت في الآونة الأخيرة في الحصول على ضوء أخضر أمريكي أو روسي لشن عدوان جديد على سوريا، وتحديداً المناطق التي يسيطر عليها الكرد وحلفاؤهم المحليون في تحالف قوات سوريا الديمقراطية، ولذلك تحاول أنقرة بطرق أخرى زعزعة استقرار هذه المنطقة عبر حرس الحدود الذي يستهدف المزارعين في حقولهم بالرصاص الحي، وكذلك بالطائرات المسيّرة التي تستهدف تجمعات مدنيّة مأهولة بالسكان".

ويجد الصحفي المتخصّص بالشؤون التركيّة، إنّ: "المجتمع الدولي مطالب باتخاذ خطوات فعلية وجادة لإرغام أنقرة على وقف انتهاكاتها وعملياتها العسكرية على الأراضي السورية، خاصة أنها تمهد لعودة تنظيمات إرهابية مثل (داعش)، التي تستخدم أنقرة أمراءها السابقين في حربها ضد الكرد ضمن ما يسمّى بالجيش الوطني السوري المدعوم عسكرياً ولوجستياً بالكامل من تركيا".

مخطّط توضيحيّ

بحسبِ إحصائيّة حصل عليها مركز آسو للدراسات، من المرصد السُّوري لحقوق الإنسان، فإنّ عدد السوريين الذين قُتلوا على يد قوّات الجندرمة التركيّة منذ بداية الاحتجاجات الشعبيّة ضدّ النظام السُّوري بلغ (٤٨٩) مدنيّاً، بينهم (٩٠) طفلاً دون سنّ الثامنة عشر، و(٤٥) امرأة فوق سنّ الـ ١٨.

جدول توضيحيّ يوضّح نسبة عدد الرجال والنساء والأطفال الذين فقدوا حياتهم على يد قوات حرس الحدود التركيّ منذ بداية الاحتجاجات الشعبيّة ضدّ النظام السُّوريّ.

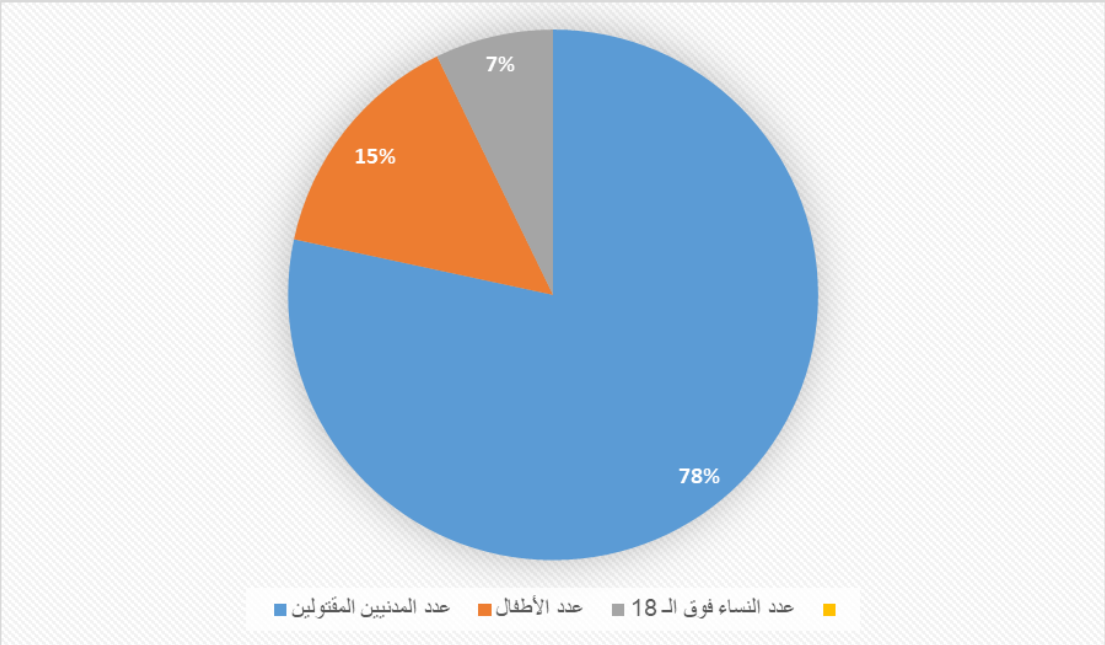

الخلاصة

حصدت تركيا من الاحتجاجات الشّعبيّة ضدّ النظام السّوري، والحرب التي غيرت مسار تلك الاحتجاجات نحو وجهةٍ لم يرغبها المدنيون، الكثير من المنافع. بل يمكن القول أن تركيا هي المستفيد الوحيد حتى الآن من خراب سوريا. إذ لم تجنِ إيران وروسيا ما جنته تركيا مادياً وسياسياً من هذا الخراب. فقد هاجرت مئات الشركات الصناعية السورية إلى تركيا، وأدخلت العمالة السورية الرخيصة وغير المؤطرة بضمانات قانونية، لترفد الكثير من المصانع والشركات التركية التي استغلت هذه العمالة المستعبدة أيما استغلال. وتحولت المحاصيل الزراعية من قمح وزيتون وزيوت فضلاً عن الموارد المائية " مياه نهر عفرين الموجهة إلى سد الريحانية بتركيا" [i]. واستفادت تركيا من الوفرة الهائلة في عدد المرتزقة السوريين الذين يجاهرون بخوض الحروب التركية حتى لو كانت في الصين. وبات لدى تركيا خزين بشري من اللاجئين، يمكنها استخدامه في عمليات التغيير الديموغرافي في المدن الكردية السورية التي احتلها بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩.

يضاف إلى ما تقدم، تلك الأموال غير المحسوبة، المتعلقة بعمليات التهريب عبر المطارات التركية، والتي تقدر بالملايين من الدولارات التي يستفيد منها المهربون الأتراك. والميزانية الضخمة (أكثر من ستة مليارات) التي حصلت عليها من الاتحاد الأوروبي بحجّة عدم قُدرتها على تحمّل أعباء اللاجئين الاقتصاديّة، فضلاً عن محاولاتها المستمرّة لحلّ خلافاتها مع دول الاتّحاد الأوروبي من خلال استخدام اللاجئين كورقة ضغط على تلك الدول، الّتي يبدو أنها ترضخ، تحسباً لأيّ موجة لجوء كبيرة ما عادت أوروبا بموضع القدرة على إدارتها، خاصّة بعد تنامي الخطاب السياسي لدى اليمين المتطرف الأوروبي. في المقابل يعاني السوريون الأمرّين من العنصرية المفرطة شعبياً وسياسياً ضدّ اللاجئين السوريين في تركيا، الأمر الذي يدفع بغالبية السّوريين إلى التفكير في مغادرة تركيا، دون امتلاك مسارٍ واضحٍ لهذه المُغادرة.

مع تغيّر المصالح التركيّة في المنطقة، وتجدّد بعضها، استخدمت تركيا ملفّ المهجّرين والنازحين السوريين بغرض تغيير ديموغرافية المنطقة الكرديّة السورية المحتلة من قبل تركيا؛ فصار واضحاً من خلال تصريحات السياسيين والمسؤولين الأتراك أنّها ترغب في توطين اللاجئين في تركيا في المنطقة الكردية المحتلة، وبناء أماكن استقرار دائمة للمهجرين والنازحين السوريين في المنطقة الكردية، بعد طرد المدنيين الكرد منها.

في كلتا الحالتين؛ تسعى الحكومة التركيّة من خلال قتل السوريين على حدودها، إلى تسيير ملف اللاجئين السوريين بما يتلاءم مع مصالحها، داخل سوريا وخارجها، وفي الوقت الذي تقتل فيه تركيا السوريين اليوم على حدودها، وتمنعهم من الدخول، ربما تفتح الحدود غداً، لاستخدامهم في مواجهة سياسية مع الاتّحاد الأوروبي، طالما أنّ قتل السوريين واستخدامهم وتحويلهم لأدوات ضغط، لا يلقى أيّ اهتمامٍ أو تدخّل حقوقيّ دوليّ.

[1]

https://cutt.us/mHAsn **ألمانيا تحذر تركيا من "ابتزاز الاتحاد الأوروبي" بخصوص اللاجئين**

[2]

https://cutt.us/D0Bve **عفرين... «تتريك» وتغيير ديموغرافي**

[i]

https://cutt.us/7k2DW **تفاصيل سرقة تركيا لمياه نهر عفرين لملء سد الريحانية بتركيا**

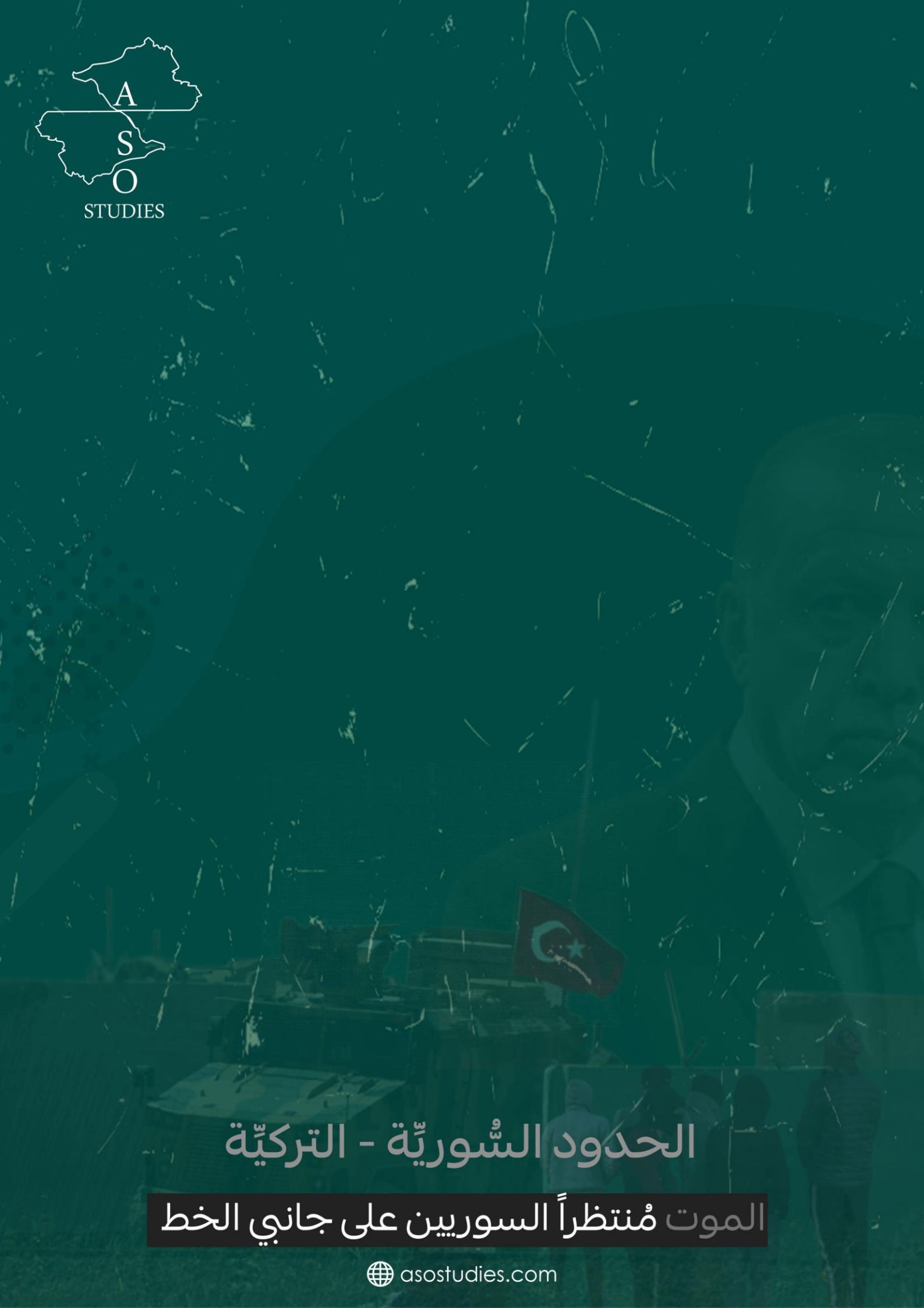

الحدود السُّوريِّة - التركيِّة

الموت مُنتظراً السوريين على جانبي الخط

asostudies.com